سيلقي كلمة وفد الكويت أمام المؤتمر

الغانم توجه إلى الرباط للمشاركة في اجتماعات مجالس «دول التعاون الإسلامي»

الغانم والوفد المرافق في مطار الكويت

.. وفي لقطة جماعية

توجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على رأس وفد برلماني إلى العاصمة المغربية الرباط أمس للمشاركة في أعمال اجتماعات الدورة الـ14 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وذلك خلال الفترة من 11 إلى 14 مارس الجاري.

وذكرت شبكة "الدستور" الإخبارية في بيان صحافي أن الرئيس الغانم سيلقي كلمة وفد الكويت امام المؤتمر وسيشارك والوفد المرافق له على هامش أعمال المؤتمر في الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية بهدف تنسيق المواقف تجاه الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وتوحيد وجهات النظر بشأنها.

وأضافت ان وفد الشعبة البرلمانية الكويتية سيشارك في اجتماعات اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد وفي مقدمتها لجنة فلسطين الدائمة ولجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية ولجنة حقوق الإنسان والمرأة والدورة الثامنة لمؤتمر البرلمانيات النساء والاجتماع الثاني لجمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال ومراقب مجلس الأمة النائب نايف العجمي وعضوي الشعبة البرلمانية النائبين علي الدقباسي والحميدي السبيعي والنائبين ناصر الدوسري وصفاء الهاشم والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.وكان في وداع الغانم على أرض المطار نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري ووزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد العفاسي وسفير المملكة المغربية لدى البلاد جعفر حكيم والأمين المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت والأمين العام المساعد لقطاع الجلسات عادل اللوغاني.

وخلال توجيههم إلى الطائرة

أكدت أن «الديوان الوطني» بلا مقر ولا لائحة داخلية ولا ميزانية حتى الآن

«حقوق الإنسان»: تقرير الحقوق المدنية لـ«البدون» على جدول أعمال المجلس

جانب من اجتماع اللجنة

ناقشت لجنة حقوق الإنسان خلال اجتماعها أمس أسباب عدم تفعيل عمل الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بحضور رئيس الديوان ونائبه وعدد من أعضاء مجلس الإدارة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن المادة الثالثة عشرة من قانون إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان تنص على أن تصدر اللائحة الداخلية للديوان خلال 6 أشهر من تاريخه.

وأوضح أن القانون صدر في عام ٢٠١٥ ومضت ٦ أشهر على التعديل الأخير الذي أقره مجلس الأمة على القانون ورغم ذلك لم تصدر اللائحة الداخلية.

وأضاف أن الديوان الوطني لحقوق الإنسان ما يزال حتى الآن بلا مقر ولا لائحة داخلية ولا ميزانية.

وأعرب الدمخي عن استياء أعضاء اللجنة البرلمانية من تأخر تفعيل الديوان، وأن البعض كان له كلام قاس عن هذا الموضوع خلال الاجتماع مطالبا الحكومة بأداء دورها بتفعيل القوانين دون انتظار ملاحقة المجلس ولجانه لها لكي تقوم بتفعيل القوانين.

وشدد على ضرورة أن تكون هناك وقفة حاسمة مع الوزير المختص تجاه عدم تفعيل القانون، مضيفا أن "القانون موجود فقط على الورق وتتباهى بوجود ديوان وطني لحقوق الإنسان في الكويت ولكن فعليًا الديوان غير موجود".

من جانب آخر، قال الدمخي إن تقرير اللجنة بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية لفئة غير محددي الجنسية موجود على جدول أعمال المجلس.

وأكد أن اللجنة لم تنجز تقريرها في هذا الشأن إلا بعد النظر في كل وجهات النظر المختلفة وكذلك التشاور مع المختصين بشأنها، مشيرًا إلى وجود طلبات من بعض الأعضاء بأن تكون للتقرير الأولوية في النقاش خلال الجلسات المقبلة.

لتحقيق أفضل سبل المتابعة للاحتياجات الطلابية وتمثيلهم أمام الإدارة الجامعية

5 نواب يقترحون تأسيس الاتحادات الطلابية في الجامعات وفق إطار تشريعي

أعلن النواب أحمد الفضل ود. عودة الرويعي وخالد الشطي وفيصل الكندري وسعود الشويعر عن تقديمهم اقتراحا بقانون بشأن تنظيم الاتحادات الطلابية في الجامعات.

وتضمنت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ما يأتي:لما كان نشاط العمل الطلابي في الجامعات من الأنشطة الطلابية ذات الأهمية التي تعزز مفهوم العمل الجماعي وفق الممارسة الديمقراطية بالانتخاب، ولما كان ذلك غايته تحقيق أفضل سبل المتابعة للاحتياجات الطلابية وتمثيلهم امام الإدارة الجامعية وكافة الجهات الأخرى لمعالجة أي معوقات يواجهونها وتذليل الصعاب وتبني الاقتراحات الطلابية علاوة على تنظيم الإنشطة الاجتماعية والخدمات الطلابية وغيرها من الفعاليات الثقافية والرياضية، ونظرا لعدم وجود تشريع قانوني ينظم ذلك رغم عقود طويلة من الزمن مضت على العمل الطلابي في الجامعات داخل الكويت والطلبة الدارسين في الجامعات خارج الكويت، كان هذا القانون الذي يحدد المفاهيم والتعريفات اللازمة ويحدد شروط ومتطلبات تاسيس الاتحادات الطلابية وفق اطار تشريعي وشروط الترشح وآلية التصويت وحالات انعقاد الاجتماعات وما يرتبط بها وفقا للقانون، كذلك يحدد القانون سلطة الاشراف من قبل الوزارة المختصة والعقوبات المقررة لمخالفة احكام مواد القانون وما تم حظره من انشطة، وكفالة حق اقامة الدعوى القضائية على قرار رفض طلب اشهار الاتحاد او حالات الحل التي تتم وفقا للقانون ومواعيد الطعن على ذلك.

وجاءت من بين مواد الاقتراح وفي المادة الثانية تحديدا "يكون للطلبة المقيدين في كل جامعة اتحاد طلبة خاص بهم، ويعتبر اتحاد الطلبة الفئة الرسمية التي يمارس من خلالها الطلبة كافة أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والأسر الطلابية والجوالة والخدمات العامة طبقاً لأغراضه المحددة في هذا القانون.

ولا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد طلابي في الجامعة الواحدة كما لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد طلابي في البلد الواحد عدا دولة الكويت.

وتستمر الجمعيات العلمية في مختلف الكليات بممارسة أنشطتها وفقا للوائح المنظمة لها في كل جامعة على أن تخضع في كافة شؤونها لرقابة وإشراف إدارة الكلية التي أنشئت فيها.

ونصت المادة الثالثة على أن يتمتع كل اتحاد طلبة باستقلالية تامة عن غيره من الاتحادات المنشأة في الجامعات الأخرى، على أنه يجوز التعاون فيما بين الاتحادات الطلابية لتحقيق الأغراض الخاصة بكل منها.

كما أكدت المادة الخامسة أن لاتحاد الطلبة في سبيل تحقيق أهدافه التي تأسس من أجلها وفي حدود الأغراض المحددة له في هذا القانون – القيام بالآتي:

1 – تشكيل لجان فرعية متخصصة من الطلبة تتولى كل منها المهام التي توكل إليها.

اقتراح نيابي بتنظيم الاتحادات الطلابية

2– إنشاء مراكز طلابية متخصصة لتحقيق أغراضه.

3 – إبرام بروتوكولات التعاون مع الغير في مجال أغراضه داخل دولة الكويت أو في الخارج وذلك بموافقة إدارة الاتحاد.

4 – الاستعانة في تحقيق أغراضه بأصحاب الخبرات من ذات الدولة التي يقع فيها مقر الاتحاد سواء كانت دولة الكويت أو دولة أجنبية.

5 – إصدار النشرات والدوريات والمطبوعات على أن تكون في حدود أغراضه.

6 – إصدار مجلة خاصة بالاتحاد تعنى بكافة شئونه وفي حدود أغراضه.

7 – عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات في حدود أغراضه.

8 – إنشاء مكتبة متطورة لخدمة أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وتحديثها سنويا.

9 – استخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل النشر والمطبوعات لتحقيق الأغراض المرخص له بممارستها.

10 – القيام بكل ما يقرره مجلس إدارة الاتحاد لتحقيق أغراضه.

وبين المادة الثانية عشر أن الجمعية العمومية هي أعلى سلطة في اتحاد الطلبة، ويحدد النظام الأساسي للاتحاد اختصاصات الجمعية العمومية العادية وغير العادية، ومواعيد وإجراءات انعقادها، وكيفية اتخاذ قراراتها، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ويتمتع كافة أعضاء الجمعية العمومية بذات الحقوق ويخضعون لذات الالتزامات وفقا لأحكام هذا القانون.

فيما أكدت المادة الثالثة عشر على أنه يعتبر أعضاء الجمعية العمومية لاتحاد الطلبة ناخبين بحكم القانون، ولكل ناخب منهم حق التصويت لأكثر من مرشح على ألا يتجاوز من يتم التصويت لهم عدد أعضاء مجلس الإدارة، ويكون التصويت لأكثر من هذا العدد باطلا، ويحظر على الناخب أن يقوم بالتصويت أكثر من مرة في ذات الانتخابات.

ويخضع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لنظام التصويت السري ولا يجوز التفويض في التصويت، ويقوم الناخب بالتصويت بموجب إحدى الوثائق الرسمية التالية: (البطاقة المدنية – جواز السفر – شهادة الجنسية – رخصة القيادة) مع مراعاة تقديم أصل الوثيقة وأن تكون سارية، ويجوز أن يتم إجراء الانتخابات في أكثر من مقر اقتراع في الدولة الواحدة.

ونصت المادة العشرون على انه يجب على اتحاد الطلبة أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى بنك أو أكثر من البنوك في دولة الكويت، وأن يمسك الدفاتر التجارية والحسابات التي تكفل بيان مركزه المالي بدقة، وما له من حقوق وما عليه من التزامات، كما يجوز للاتحاد المنشأ خارج دولة الكويت أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى بنك في الدولة المنشأ فيها الاتحاد.ويحظر عليه أن ينفق أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها طبقاً لأحكام هذا القانون، كما يحظر عليه الدخول في مضاربات مالية أو ممارسة التجارة.

وأوضحت المادة الحادية والعشرون على أن تخضع أموال الاتحاد للرقابة من قبل مراقب حسابات معتمد من الوزارة، ويلتزم مجلس إدارة الاتحاد عند نهاية مدته بأن يقدم لمراقب الحسابات التقرير المالي بشأن الميزانية والحساب الختامي للاتحاد.

كما بينت المادة الثانية والعشرون أن تقوم الوزارة بتوفير دعم مالي سنوي مناسب لكل اتحاد مرخص له ومشهر طبقا لأحكام هذا القانون.

ويلتزم أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بالتوقيع على نموذج الإقرار الرسمي المعد من قبل الوزارة والذي يتضمن الإفصاح عن جميع مشتملات ذممهم المالية على أن يتم الإقرار في مرحلتين: الأولى خلال ثلاثين يوما من اكتساب العضوية في المجلس والثانية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تحقق سبب انتهاء العضوية.

نادي القانون الدستوري ينظم بالتعاون مع أمانة مجلس الأمة نهائي مسابقة المناظرات

جانب من الندوة

نظم نادي القانون الدستوري في كلية الحقوق جامعة الكويت بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس نهائي مسابقة المناظرات في مسرح مبنى صباح الأحمد بمجلس الأمة، وذلك بحضور النائب يوسف الفضالة.

وأكد الفضالة خلال كلمة له في نهائي مسابقة المناظرات التي حملت عنوان " ماذا لو الغي مجلس الأمة العمل النقابي في جامعة الكويت؟"، دعمه لمثل هذه الأنشطة والفعاليات.

وأشار إلى أن هناك الكثير يحاولون الوصول الى حلم معين لكنهم يتوقفون أمام تحديات معينة.

وأضاف "واجهوا الصعاب واتركوا اثرا في مسعاكم ..وان شاء الله تتحقق أحلامكم وحاولوا أن تطوروا من ذاتكم".

من جهته توجه رئيس نادي القانون الدستوري محمد وليد شهاب بالشكر الى مجلس الامة لفتح ابوابه واستقبال هذا الحفل والتنظيم.

ثم تم عرض مرئي بعنوان (مجلس الامة صرح يحكي نظام المسيرة الديمقراطية في الكويت) شمل القسم الدستوري الذي اقسمه الشيخ عبدالله السالم عند تاسيس المجلس وتاريخ المجلس وآلية عمله الرقابي والتشريعي وآلية عمل اللجان واسماء رؤساء المجلس منذ بدايته حتى الآن.

كما شمل العرض اسماء الأمناء العامين للمجلس وآلية عمل الأمناء المساعدين وتاريخ افتتاح الرئيس الغانم لقناة المجلس وتحويل جريدة الدستور الى مؤسسة اخباري يسهل وصول المعلومة الى الصحف اليومية ثم افتتاح المبنى الجديد بحضور سمو امير البلاد.

وعقب ذلك صعد الفريقان للمنافسة 3 من المعارضة و3 من الموالاة.

وأكد فريق الموالاة في كلمه موحدة ضرورة إلغاء الانتخابات الطلابية من أجل تقليل الطائفية وعزلها بالكامل عن المجتمع وعدم وصول محاورها الى الأجيال القادمة.

وبين ان الغاء الانتخابات يهدف إلى إيجاد مجتمع من دون عنصرية خاصة انها زادت العنف وادت إلى تقليل مستوى التعليم وطالبوا بانشاء لجنة جامعية ترتب امور الطلبة من دون انتخابات.

وقال المتحدث الأول من فريق الموالاة الطالب احمد العيسى إنه يتفق بشكل تام مع إلغاء العمل النقابي في الجامعة وذلك لسبب كثرة الطائفية والعنصرية في المجتمع.

وقال إن الهدف هو ايجاد مجتمع ينبذ جميع هذه السلبيات التي تأتي من وراء هذا العمل.

وذكر ان العمل الطائفي زاد خلال الأربعين سنة الماضية وعزز العمل النقابي وجوده وهناك جامعات كثيره الغت العمل النقابي.

وأوضح أن هناك طالبا في جامعة الكويت تم طعنه نتيجة الاختلاف في الرأي وعدم تصويته لمن معه، كما تم الاعتداء على طالبة لعدم تصويتها لقائمة من قبيلتها.

وأكد أن الحل هو إلغاء العمل الطلابي واكبر دليل هو فوز قائمة واحدة في جامعة الكويت منذ عشرات السنين حتى الآن.

وقال المتحدث الثاني من فريق الموالاة الطالب عبدالعزيز السيف للمنافسان 3 من المعارضة و3 من الموالاة.

إن هذا العمل هو سبب ضعف المستوى الأكاديمي للطلبة.

وأشار إلى أن الطلبة يعملون طوال السنة لجمع الأصوات للانتخابات ولا يحققون أي فائدة أكاديمية، وطالب بإنشاء لجنة ترعى النشاط الطلابي يتم اختيارها بعيدا عن الطائفية والقبلية.

وقال المتحدث الثالث الطالب مساعد الصقر من فريق الموالاة إن الغاء الانتخابات لن ينهي المشكلة لكن سيقلل الطائفية والهدف هو ايجاد مجتمع أكاديمي ينبذ العنصرية والطائفية.

من جانبه أكد فريق المعارضة أن العمل النقابي ظاهرة صحية ويشجع الطالب على رفع مستواه الأكاديمي، وأشار إلى أن تعدد الباطل لا يعني عدم وجود الحق.

وقالت المتحدثة الاولى من الفريق المعارض لوقف العمل النقابي في الجامعات الطالبة عذوب الطفيري إنها تعارض معارضة تامة إلغاء العمل النقابي في الجامعات.

وأشارت إلى أن الأسلوب الخاطئ في العمل النقابي ليس عذرا لإلغاء العمل كله.

وأوضحت أن الإلغاء والحظر والمنع سيزيد مشاكل الطلبة وسيقمع حرية الرأي مشيرة إلى أنه اذا غابت الحرية فلا تنفع الدساتير من بعدها.